الأمم المتحدة

A/HRC/53/63

الجمعية العامة

Distr.: General
8 November 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والخامسون
19 حزيران/يونيه – 14 تموز/يوليه 2023
البندان 2 و10 من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تحسين التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/51، توصيات بشأن سبل المضي قدماً في تحسين التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان. وسيشكل التقرير أساساً لجلسة الحوار المعزَّزة بشأن التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان التي سيجريها المجلس في دورته الثالثة والخمسين. وفي سياق إعداد التقرير، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان اجتماعاً ما بين الدورات عُقِد في جنيف في 20 نيسان/أبريل 2023، بعنوان "التعاون التقني وبناء القدرات في مجلس حقوق الإنسان: تقييم الماضي من أجل الاضطلاع بهذه المهمة على نحو أفضل في المستقبل"، وشمل تبادل المعلومات بشأن الخبرات الوطنية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن الممارسات الجيدة في مجال التعاون التقني.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 34/51 الذي قرر المجلس بموجبه أن يعقد، قبل دورته الثالثة والخمسين، اجتماعاً ما بين الدورات بشأن موضوع "التعاون التقني وبناء القدرات في مجلس حقوق الإنسان: تقييم الماضي من أجل الاضطلاع بهذه المهمة على نحو أفضل في المستقبل"، بغية تمكين الدول، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والمنظمات الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة من تحديد الإنجازات التي تحققت والعقبات التي جرت مواجهتها، والتفكير فيها، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات في هذا الصدد. وفي القرار أيضاً، طلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يقدم إليه تقريراً في دورته الثالثة والخمسين، يوصي فيه بسبل المضي قدماً لتحسين التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان، مع مراعاة نتائج المناقشات التي جرت في أثناء اجتماع ما بين الدورات، على أن تعقبه جلسة حوار معزَّزة.

2- وعُقد اجتماع ما بين الدورات في جنيف في 20 نيسان/أبريل 2023[(1)]. وقد أُخذت نتائجه في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير.

3- وفي المناقشات التي دارت خلال اجتماع ما بين الدورات، جرى التشديد على أهمية توجيه التعاون التقني من خلال التحليلات المرتكزة على الأدلة، بما في ذلك رصد الحالة والإبلاغ عنها، وفهم الأسباب الجذرية والهيكلية لانتهاكات حقوق الإنسان ونشوب النزاعات، والتوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وأشار بعض المشاركين إلى التعاون الوثيق بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وكيانات الأمم المتحدة في تصميم وتنفيذ برامج التعاون التقني بشأن مجموعة واسعة من المسائل، مما عزز القدرات الوطنية وأحدث تحولاً في الحقائق على أرض الواقع. وسُلِّط الضوء على الممارسات الجيدة في مجال التعاون المتعدد الأطراف والتعاون بين الدول، بما في ذلك مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب وبين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي، التي عززت الشراكات والتحالفات بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما بين الجهات الفاعلة من مختلف القطاعات على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وشدد المشاركون على ضرورة تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل تيسير التعاون بين الدول والوصول إلى أصحاب المصلحة الوطنيين الرئيسيين، مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمكاتب الإحصائية الوطنية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، واعترافاً بأن التنمية المستدامة تعزز حقوق الإنسان وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها والعكس بالعكس، شدد المشاركون على ضرورة تعزيز إعمال حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتيسير الشراكات بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الوطنية والشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحاجة إلى أسس أقوى للعمل من أجل إحقاق الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وسلط المشاركون الضوء على أنه يجب أن يكون التعاون التقني شاملاً وتشاركياً وأن يدعم حيزاً مدنياً مفتوحاً وتعددياً. ولذلك، ينبغي تصميم البرامج والمشاريع وتنفيذها بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني وفئات الأشخاص الضعفاء والمهمشين وسائر الفئات المعرضة لأن تُترك خلف الركب. ومن شأن اتباع نهج تشاركي للتعاون التقني أن يستفيد من قدرة المجتمع المدني على رصد تقدم حقوق الإنسان وإشراك مختلف الجهات الفاعلة. وأقر المشاركون بازدياد الطلبات على التعاون التقني ومحدودية الموارد المتاحة للاستجابة لتلك الطلبات. وشددوا على ضرورة زيادة فعالية التعاون التقني، مع توسيع نطاق الموارد المخصصة للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان.

(1) انظر https://media.un.org/en/asset/k19/k19etutzgg.

4- واستُرشِد أيضاً في إعداد هذا التقرير بالمساهمات الواردة من أذربيجان، وإكوادور، وإيطاليا، وشيلي، والعراق، وقطر، والمكسيك، وموريشيوس وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

5- ويتضمن هذا التقرير أمثلة على الممارسات التي وُضعت في سياق التعاون التقني في برامج حقوق الإنسان ونفذتها الدول الأعضاء بالتعاون مع المفوضية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع منظمات دولية وإقليمية أخرى تدعم جهود الدول الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. والغرض من هذه الأمثلة هو توضيح الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في تصميم وتنفيذ برامج ومشاريع التعاون التقني. وفي الفرع الثاني من هذا التقرير، يُنظَر فيما يلي: (أ) دور المفوضية في توفير التعاون التقني لتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان؛ (ب) تقديم وتمويل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي؛ (ج) الشراكات من أجل التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان؛ (د) تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة وبرامجها؛ (هـ) إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين في التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. ويتضمن الفرع الثالث توصيات بشأن سبل تحسين التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان.

ألف- الحالة الراهنة

6- مجلس حقوق الإنسان مكلّف بموجب ولايته بالنهوض بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات، على أن يجري توفيرها بالتشاور مع الدول المعنية وبموافقتها[2]. وهو يفي بولايته من خلال مجموعة متنوعة من الآليات والصكوك والمحافل مثل الاستعراض الدوري الشامل، والإجراءات الخاصة وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ويسهم المجلس أيضاً في التعاون التقني من خلال التقارير التي يصدرها، ودوراته العادية والاستثنائية والمناقشات المواضيعية السنوية، بما في ذلك المناقشات المواضيعية في إطار البند 10 من جدول الأعمال (المساعدة التقنية وبناء القدرات).

7- ويوفر رصد آليات حقوق الإنسان وتوجيهاتها واستنتاجاتها وتوصياتها أساساً للتعاون التقني. فعلى سبيل المثال، يشكل الاستعراض الدوري الشامل محفلاً هاماً للتعاون يعزز الحوار وتبادل الممارسات بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الوطنيين. وتوفر التوصيات التي تتلقاها الدول موضوع الاستعراض إطاراً للتعاون التقني من أجل التصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً في مجال حقوق الإنسان وتحديد أولئك المعرضين لأن يُتركوا خلف الركب.

8- وكلفت الجمعية العامة، في قرارها 141/48، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية، بناء على طلب الدول المعنية، وعند الاقتضاء، بناء على طلب المنظمات الإقليمية لحقوق الإنسان، بهدف دعم الإجراءات والبرامج المضطلع بها في ميدان حقوق الإنسان (الفقرة 4(د)). وتفي المفوضية بهذه الولاية من خلال العمل المباشر مع الدول، بناء على طلبها، ومع منظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وقطاع الأعمال وسائر أصحاب المصلحة المعنيين. وتساعد أيضاً في تطوير قدرات الدول وأصحاب المصلحة الآخرين للمشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وسائر آليات حقوق الإنسان. وفي ذلك القرار أيضاً، كلفت الجمعية العامة المفوض السامي بتنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة (الفقرة 4(ط)). وتحقيقاً لهذه الغاية، تُقيم المفوضية شراكات لتيسير النهوض بحقوق الإنسان

(2) قرار الجمعية العامة 251/60، الفقرة 5(أ).

على الصعيد القطري، بما في ذلك العمل المشترك مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومكاتب المنسقين المقيمين، وفرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمانة العامة.

9- وسلَّمت الجمعية العامة، في قرارها 233/75 عن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، بمساهمة الأمم المتحدة في تعزيز جميع حقوق الإنسان من أجل التنمية المستدامة، وأهابت بجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم، وفقاً لولاية كل منها، بمساعدة الحكومات، بناء على طلبها وبالتشاور معها، في جهودها الرامية إلى احترام واجباتها والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بموجب القانون الدولي وإعمالها، باعتبارها أداة حاسمة لتفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب (الفقرة 28). وبالمثل، شدد الأمين العام على أن الإطار الدولي لحقوق الإنسان يوفر أساساً بالغ الأهمية للحفاظ على السلام، وأن عمل منظومة الأمم المتحدة للنهوض بحقوق الإنسان ينبغي أن يساعد على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات وأساليب التصدي لها، وأنه سيظل من الضروري للركائز المعنية بالسلام والأمن والتنمية أن تستفيد على نحو أفضل من آليات حقوق الإنسان القائمة وتوصياتها دعماً للدول الأعضاء[3]. وقد شجعت الجمعية العامة ومجلس الأمن الدول الأعضاء المشارِكة في الاستعراض الدوري الشامل، مثلاً، على النظر فيما ينطوي عليه بناء السلام من أبعاد تتصل بحقوق الإنسان[4].

10- ويتطلب التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان الذي ييسر التحولات الطويلة الأمد على أرض الواقع تنسيقاً قوياً وتكاملاً وتحليلات وترويجاً ومشاركة برنامجية من جانب جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومكاتب البيانات، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، والمجتمع المدني، وأصحاب الحقوق، وسائر أصحاب المصلحة الوطنيين. وقد أُبرِزت أهمية التكامل والشراكات في نداء الأمين العام إلى العمل من أجل حقوق الإنسان وفي خطتنا المشتركة. ويشكل مجلس حقوق الإنسان، من خلال مناقشاته في إطار البند 10 من جدول الأعمال، محفلاً أساسياً لتعزيز تلك الشراكات، وتبادل الخبرات من منظور نقدي، وتقديم المساعدة في الوقت المناسب والمصممة خصيصاً لحل أكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحاً، ومنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

باء- الإطار المعياري والسياساتي

11- في ميثاق الأمم المتحدة (المادتان 1 و55)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة 1)، وإعلان وبرنامج عمل فيينا (الفقرات 1-7)، توضَع كرامة الإنسان وحرياته في صميم جميع جهود الأمم المتحدة، ويُعترَف بالنهج الترابطي بين حقوق الإنسان والسلام والأمن، فضلاً عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتطلب الطابع العالمي والمترابط وغير القابل للتجزئة لحقوق الإنسان وإعمال الكرامة الإنسانية نهجاً شاملاً إزاء التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان يأخذ في الاعتبار جميع الحقوق، بما في ذلك الحق في التنمية وفي بيئة صحية[5]، ويستند بقوة إلى فهم الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ويقرّ بأن انتهاك بعض الحقوق ينطوي على انتهاك حقوق أخرى. وينبغي أن يهدف هذا النهج الشامل إلى ترسيخ القدرة على تعزيز وحماية الطيف الكامل للحقوق.

(3) A/72/707-S/2018/43، الفقرة 21.

(4) قرار الجمعية العامة 262/70 وقرار مجلس الأمن 2282(2016).

(5) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 13/48.

12- ويؤدي اتباع نهج للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان يأخذ في الاعتبار عالمية هذه الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها إلى تيسير تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إعمال جميع الحقوق في السياسات والبرامج والمشاريع الإنمائية، ويضمن عدم ترك أحد خلف الركب. ويُسترشد في خطة عام 2030 بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك الاحترام التام للقانون الدولي. وترتكز الخطة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005. وقد استرشدت الخطة بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية.

13- وينطوي النهج القائم على حقوق الإنسان[6] في مجال التنمية المستدامة على فهم أوجه عدم المساواة التي تكمن وراء مشاكل التنمية وفهم الممارسات التمييزية والتهميش التي تقف عائقاً أمام التقدم وتحول دون تحقيق التحولات المنشودة في الأجل الطويل. ويكتسي هذا النهج أهمية خاصة في مواجهة الأزمات الجارية والمتعددة والمستويات غير المسبوقة من عدم المساواة الاقتصادية وحالة المديونية الحرجة، بما في ذلك ارتفاع تكلفة المعيشة وبطء التقدم في التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يؤثر بشكل غير متناسب على أفقر البلدان وأصحاب الحقوق في العالم[7]. وقد سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على ضرورة تعزيز التعاون والشراكات للاستجابة للتحديات العالمية الحالية الأخرى[8]، مثل تغير المناخ، والمساهمة في الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

14- والتعاون التقني من أجل حقوق الإنسان هو أيضاً آلية فعالة لمنع نشوب النزاعات. ويتيح تعزيز القدرات لإعمال حقوق الإنسان تحديد الأسباب الجذرية للنزاع ويعالج المظالم المتعلقة بالاستبعاد من عملية صنع القرار وانعدام الفرص وانعدام الأمن[9]. والتعاون التقني الذي يأخذ في الاعتبار تحليل المخاطر والفرص القائم على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني يحسّن قدرة الدول الأعضاء على منع نشوب النزاعات وإدارتها[10]. ومن أجل القيام بذلك بفعالية، يجب على هذه الدول إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز الجهود الوقائية[11].

ثانياً- تحسين التعاون التقني وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان

15- يشمل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان تصميم وتنفيذ مبادرات وبرامج لدعم وتقوية العمليات الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية، والأطر القانونية، والسياسات والخدمات، وقدرات أصحاب المصلحة التي ستكون لها آثار إيجابية طويلة الأجل على تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان[12].

(6) انظر https://unsdg.un.org/resources/human-rights-based-approach-development-cooperation-towards-common-understanding-among-un؛ و https://unsdg.un.org/resources/united-nations-sustainable-development-cooperation-framework-guidance.

(7) انظر https://www.un.org/en/desa/un-secretary-general-calls-radical-transformation-global-financial-system-tackle-pressing.

(8) انظر قرار الجمعية العامة 1/75.

(9) World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., 2018), p. 77.

(10) انظر A/72/707-S/2018/43.

(11) World Bank, *Pathways for Peace*, pp. 3–7, 276 and 277.

(12) انظر A/HRC/52/80.

ألف- دور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في توفير التعاون التقني لتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان

16- يوفر التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية حلولاً للمشاكل المعقدة التي تواجهها البلدان على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية. ويكتسي وجود المفوضية في الميدان أهمية بالغة بالنسبة لقدرتها على تقديم التعاون التقني الذي يعالج على نحو ملائم أكثر قضايا حقوق الإنسان إلحاحاً بطريقة مصممة خصيصاً للسياقات الوطنية والإقليمية المحددة وينهض بالتعاون بين الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وسائر أصحاب المصلحة لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان.

17- فعلى سبيل المثال، أنشأت المفوضية في عام 2022 مكتباً قطرياً في بوركينا فاسو، استناداً إلى التعاون الوثيق بين مستشار شؤون حقوق الإنسان وسلطات الدولة وسائر أصحاب المصلحة. وقدّم المكتب القطري المساعدة التقنية إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني والنظراء الآخرين بشأن وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج لتعزيز ودعم المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أنشأت المفوضية فريقاً عاملاً معنياً بخطاب الكراهية ضمن فريق الأمم المتحدة القطري ونظمت جلسات إحاطة بشأن هذه المسألة لمجموعة الحماية التابعة للفريق القطري للعمل الإنساني. ونظمت المفوضية أيضاً دورة توعية عن خطاب الكراهية بمشاركة 33 صحفياً، مما أدى إلى إنشاء آلية لتبادل المعلومات للصحفيين.

18- وفي عام 2022، نظم مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، بالشراكة مع كيانات الأمم المتحدة، أنشطة مختلطة عبر الإنترنت وبالحضور الشخصي لبناء القدرات للقضاة في فيجي وبابوا غينيا الجديدة من أجل زيادة وعي المشاركين بالقضايا البيئية العالمية والإقليمية (مثل تغير المناخ)، والقانون البيئي والمبادئ القانونية، والنهج الترابطي بين حقوق الإنسان والبيئة، والمنازعة القضائية بشأن تغير المناخ، ودور المحاكم في حماية البيئة.

19- ورأت المفوضية أنه من أجل تقديم حلول فعالة ومصممة خصيصاً للتحديات وتعزيز قدرات الدول وسائر أصحاب المصلحة حقاً في مجال حقوق الإنسان، من الضروري أن يرتكز التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على تحليل شامل ومستمر قائم على الأدلة للسياقات والاتجاهات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك القضايا الحدودية، وللأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان.

20- وفي كمبوديا، دعمت المفوضية الدولة من خلال التحليل القانوني لمشاريع القوانين المتعلقة بالوصول إلى المعلومات وإنشاء اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب، من أجل ضمان امتثالها لمعايير حقوق الإنسان. وفي إكوادور، قدمت المفوضية مساعدة تقنية لإجراء تحليل أساسي لأزمة السجون. وقد ساعدت النتائج في تحديد مجالات العمل ذات الأولوية واستُرشِد بها في وضع السياسة العامة لإعادة التأهيل الاجتماعي التي استهلَّها الرئيس في مطلع عام 2022.

21- وفي ليبيا، رصدت المفوضية، خلال عام 2022، اتجاهات خطاب الكراهية والتحريض على العنف عبر الإنترنت وأبلغت السلطات وسائر أصحاب المصلحة عن الحالات. وتعاونت المفوضية أيضاً مع فيسبوك ويوتيوب وتويتر لإزالة المحتوى الذي يحرض على العنف ضد النساء والنشطاء الشباب على الإنترنت.

22- وتقوم المفوضية بإعمال حقوق الإنسان في إطار جهود بناء السلام وتشارك في مجموعات العمل الإنساني، بما يحسّن قدرتها على تنسيق تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى القطري. وقد

أتاح الإنذار المبكر والعمل المبكر للمفوضية تقديم الدعم للاستجابة السريعة والقدرة على التكيف ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من خلال توفير حماية أفضل للمدافعين عن حقوق الإنسان. وتعاونت المفوضية مع لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان لإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في الاستجابة الإنسانية للفيضانات المدمرة في مقاطعة كوازولو – ناتال. وفي كولومبيا، قدمت المفوضية المساعدة في صياغة ستة تقييمات للمخاطر التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وخمس وثائق للسياسات العامة بشأن عملهم في مختلف البلديات في البلد.

23- وتعمل المفوضية أيضاً مع المنظمات الإقليمية لتقديم التعاون التقني. ويكتسي التنسيق والتعاون فيما بين المفوضية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أهمية حيوية لتعزيز كفاءة وفعالية واتساق الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فضلاً عن تكييف التعاون التقني مع الاحتياجات المحلية[13]. وعملت المفوضية مع منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، واللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ومؤسسات أخرى لتيسير تبادل المعلومات. واضطلعت المفوضية بأنشطة مشتركة للتعاون التقني مع تلك المؤسسات الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على مساعدة الدول وسائر أصحاب المصلحة في مختلف قضايا حقوق الإنسان مثل حقوق الشباب، ومكافحة الفساد، وبناء القدرات المتعلقة بآليات الاستعراض الدوري الشامل والإبلاغ. واستعرضت المفوضية والاتحاد الأفريقي ومحكمة العدل التابعة للاتحاد الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مذكرات التفاهم القائمة[14] وأعدت، في عام 2022، وثيقة ختامية شاملة ترد فيها بالتفصيل الأولويات والأنشطة المشتركة التي يتعين الاضطلاع بها لتعزيز أوجه التآزر وتجنب أوجه التداخل.

باء- تقديم وتمويل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

24- تجدر الإشارة إلى أن برامج ومشاريع التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، مثل تلك الموجهة لدعم عمل المديرين التنفيذيين والسلطات القضائية والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز قدرتهم على تنفيذ ومتابعة التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، هي بطبيعتها مساع معقدة وطويلة الأجل. وتتطلب أيضاً إجراءات تكميلية، مثل دعم أصحاب الحقوق لتطوير وتحسين قدرتهم على ممارسة الحقوق، وصياغة المطالبات، ومساءلة المكلفين بمهام والتماس الانتصاف. ولذلك، من المهم ضمان التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به للتعاون التقني من خلال المساهمات العادية والتبرعات للاستجابة على نحو ملائم لهذه الطلبات المتزايدة وتلبية الحاجة الملحة إلى تعزيز الوقاية من الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم، والاستجابة لها والتعافي منها.

25- وقد شدد الأمين العام على الأهمية المحورية لحقوق الإنسان في عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها[15]؛ ويُفهم التعاون التقني على أنه أداة أساسية لضمان هذه الأهمية المحورية. فعلى سبيل المثال، أوصى الأمين العام بمواصلة دعم برنامج المفوضية لبناء القدرات، والصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بتعميم منظور حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان من خلال تقديم مساهمات إضافية[16].

(13) انظر قرارات مجلس حقوق الإنسان 20/6، و15/12، و14/18، و19/24، و3/30، و17/34.

(14) A/HRC/52/42، الفقرة 24.

(15) انظر "أسمى ما ترنو إليه النفوس: نداء إلى العمل من أجل حقوق الإنسان" وخطتنا المشتركة.

(16) A/HRC/49/68، الفقرتان 56 و57.

26- وعلى الرغم من نداءات الأمين العام، لم يبلغ مشروع الميزانية العادية للمفوضية لعام 2023 سوى 178 مليون دولار، وهو ما يربو قليلاً عن 5 في المائة من مجموع الميزانية العادية للأمم المتحدة. وبحلول نيسان/أبريل 2023، شكلت التبرعات 64 في المائة من الميزانية الإجمالية للمفوضية ودعمت تنمية أنشطة التعاون التقني البالغة الأهمية. ومن الواضح أن التمويل الحالي للتعاون التقني غير كاف لتلبية الطلبات الكبيرة والمتزايدة التي تقدمها الدول الأعضاء من أجل الحصول على الدعم.

27- وبحلول نهاية عام 2022، كان صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان قد قدّم موارد لبرامج التعاون التقني الرامية إلى بناء أطر قوية لحقوق الإنسان في 69 منطقة وبلداً وإقليماً من خلال مستشاري شؤون حقوق الإنسان، والوجود القطري، ومشاريع تعميم مراعاة حقوق الإنسان، وعناصر حقوق الإنسان في بعثات السلام. بيد أن مجلس أمناء الصندوق لاحظ الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على المساعدة في اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في مجال السياسات والبرامج، وضرورة توسيع نطاق عمل المفوضية في الميدان للحفاظ على الإنجازات التي تحققت والاستجابة على نحو ملائم لاحتياجات الدول وسائر أصحاب المصلحة من حيث تنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان[17].

28- كما واجه صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل قيوداً في توفير التمويل الأولي للأنشطة التي يمكن أن تساعد في تعبئة موارد إضافية وإقامة الشراكات، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً، لدعم تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل. وفي عام 2022، زادت المساهمات في صندوق التبرعات مقارنةً بالعام السابق[18]؛ ولكن مستوى التمويل لا يكفي للاستجابة للعدد المتزايد من المقترحات المقدمة، ولا سيما مع بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل[19]. وفي عام 2023، تلقى الصندوق 33 مقترح مشروع ولكنه لم يتمكن سوى من تمويل ثمانية مشاريع وأنشطة إقليمية مزمعة لتبادل الممارسات الجيدة. ويتوقف تنظيم هذه الأنشطة على استمرار توافر التمويل.

29- وسيؤدي نشر جهات تنسيق معنية بالاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية للمفوضية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المستقبل إلى تعزيز التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان من خلال إدماج توصيات الاستعراض الدوري الشامل[20]. ومن الضروري تقديم تبرعات إضافية وتوسيع قاعدة الجهات المانحة لتصميم مشاريع متعددة السنوات من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وزيادة تعزيز الوجود الإقليمي للمفوضية.

30- ويدعم الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المعني بتعميم منظور حقوق الإنسان الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاستجابة لنداء الدول الأعضاء لمؤازرة المبادرات القطرية من أجل مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتفعيل التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب. وقد دعم الصندوق، منذ إنشائه في عام 2010، المبادرات المشتركة بين الوكالات التي تسهم في تعزيز اتساق السياسات وتقديم الدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لوضع حقوق الإنسان في صميم عملهم من خلال برنامج مستشاري شؤون حقوق الإنسان، وتقديم الدعم عن بُعد لأفرقة الأمم المتحدة

(17) انظر A/HRC/52/80.

(18) في عام 2022، ساهمت سبعة بلدان في صندوق التبرعات، بمبلغ إجمالي قدره 786,63 246 دولاراً (A/HRC/53/57، الجدول 3).

(19) انظر A/HRC/53/57.

(20) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 30/51؛ و A/HRC/53/57، الفقرة 64.

القطرية، مثلاً عن طريق علماء الاقتصاد في مبادرة تعزيز القدرات[21]، وتصميم وتنفيذ 39 مشروعاً قطرياً للتغيير التأسيسي[22]. بيد أن الصندوق يعاني من نقص حاد في الموارد، مما يعرض للخطر استمرارية هذه المبادرة الرئيسية المشتركة بين الوكالات. وفي عام 2023، عُلِّقت سبع وظائف لمستشارين في شؤون حقوق الإنسان ورُفِضت ثمانية طلبات لنشر مستشارين جدد في شؤون حقوق الإنسان بسبب نقص الأموال.

31- وتُستمَد مصادر أخرى لتمويل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان من ولايات متداخلة، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق بناء السلام. وقد دعم صندوق بناء السلام، من خلال إدماج حقوق الإنسان بوصفها جزءاً أساسياً من بناء السلام، مشاريع متعلقة بأبعاد حقوق الإنسان في مجال بناء السلام في مناطق مختلفة[23]. ويتيح استنباط مزيد من الأفكار للنهوض بجهود صندوق بناء السلام المتصلة بحقوق الإنسان فرصة لتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والتكامل بين هيئات التمويل.

32- ويشكل توفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات[24] أساس عمل مجلس حقوق الإنسان في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. وتتيح الأنشطة الصادر بها تكليف في هذا المجال فرصة لتبادل أفضل الممارسات والتعاون بين الدول، فضلاً عن تعزيز التمويل المخصص لبرامج محددة للتعاون التقني وأنشطة المفوضية في الميدان.

33- وثمة فرص لتمويل التعاون التقني من أموال التنمية. فعلى سبيل المثال، توفر المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي دعماً مباشراً لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وعلى النحو الذي أُبرِز خلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان لما بين الدورات المعقود في 20 نيسان/أبريل 2023، حدد أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية النظام العالمي لحقوق الإنسان بوصفه إطاراً معيارياً وتشغيلياً للجهات الفاعلة في مجال التنمية[25]. ووفرت الشبكة المعنية بالمساواة بين الجنسين وشبكة الإدارة الرشيدة التابعتان للجنة مبادئ توجيهية وأدوات، بما في ذلك مؤشر سياسات المساواة بين الجنسين، لتعميق أثر التعاون الإنمائي على الحد من عدم المساواة وتعزيز الحقوق والحريات الديمقراطية، وينبغي توسيع نطاق هذه الممارسة لتشمل جوانب أخرى لحقوق الإنسان.

34- وفي عام 2021، خصصت لجنة المساعدة الإنمائية أكثر من مليار دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية لمشاريع المساعدة التقنية في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة ووضع حد للعنف ضد المرأة[26]. وبلغ إجمالي صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 177,6 مليار دولار في عام 2021، أي ما نسبته 0,33 في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة، مما يشير إلى إمكانية توجيه مزيد من

(21) توفر مبادرة تعزيز القدرات، التي أنشئت في عام 2019، تعاونا تقنيا ميدانيا مع التركيز على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتسريع تنفيذ خطة عام 2030 ومنع نشوب النزاعات. انظر https://www.ohchr.org/en/sdgs/seeding-change-economy-enhances-human-rights-surge-initiative.

(22) انظر https://mptf.undp.org/fund/hrm00.

(23) انظر https://www.un.org/peacebuilding/content/project-approvals.

(24) قرار الجمعية العامة 251/60، الفقرة 5(أ).

(25) انظر World Bank and OECD, *Integrating Human Rights into Development: Donor Approaches, Experiences and Challenges*, 3rd ed. (Washington D.C., 2016).

(26) OECD, "Creditor reporting system", OECD. Stat database, available at https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=CRS1.

المساعدات لتمويل مجالات حقوق الإنسان. ومن شأن زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية كي تبلغ ما قدره 0,7 في المائة، لتحقيق الغاية 17-2 من أهداف التنمية المستدامة، أن تسمح بتعزيز المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان[27]. ويتيح تنفيذ المشاريع الرامية إلى دعم إعمال حقوق الإنسان فرصة للتعاون فيما بين الجهات الفاعلة الدولية لتعزيز التكامل والفعالية. ويمكن للربط بين التوصيات التي تتلقاها الدول في سياق الاستعراض الدوري الشامل وبين استعراضات الأقران التي تجرى في إطار لجنة المساعدة الإنمائية أن يعزز إدماج حقوق الإنسان في التعاون الإنمائي.

جيم- إقامة الشراكات من أجل التنمية المستدامة القائمة على حقوق الإنسان

35- تمثل خطة عام 2030 توافق الآراء العالمي الحالي بشأن سياسات التنمية المستدامة. ويعكس أكثر من 90 في المائة من الغايات المدرجة ضمن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 169 غاية مضمون المعايير الدولية ذات الصلة في مجالَي حقوق الإنسان والعمل[28]. وفي خطة عام 2030، أكدت الدول الأعضاء من جديد عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، بما يشمل النطاق الكامل لحقوق الإنسان. وتمثّل أهداف التنمية المستدامة الـ 17 التزاماً بتحقيق المساواة وعدم التمييز، وعدم ترك أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى مَن هم الأشد تخلفاً عن الركب. وينبغي أن يدعم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان إعمال الطيف الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وجهودها الرامية إلى تحقيق خطة عام 2030.

36- وقد اعتمد مجلس حقوق الإنسان قرارات بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة عام 2030[29]. وفي اجتماعات ما بين الدورات التي نُظِّمت عملاً بهذه القرارات، سُلِّط الضوء على أهمية استخدام نواتج الاستعراض الدوري الشامل، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لتوجيه التخطيط والمتابعة والإبلاغ عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل الفهرس العالمي لحقوق الإنسان[30] الذي يربط توصيات آليات حقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة، خطوة رئيسية في ذلك الاتجاه. وفي الآونة الأخيرة، طلب المجلس، في قراره 14/52، إلى المفوضية زيادة ما تقدمه من دعم ومساعدة تقنية وبناء قدرات للدول، بناء على طلبها، لتنفيذ النُهج التي تدمج تعزيز وحماية حقوق الإنسان وتحقيق خطة عام 2030.

37- وتبيّن أمثلة أخرى أن المفوضية دعمت الدول الأعضاء في تعزيز الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والسياسات الاقتصادية، ولا سيما من خلال إسداء المشورة لضمان الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الأردن، تعاونت المفوضية ومستشار شؤون حقوق الإنسان مع فريق الأمم المتحدة القطري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني لوضع الناس في صميم السياسات المالية العامة عن طريق العمل مع مختلف أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك من خلال وضع موجز للسياسات بعنوان "تحصيل الإيرادات الداخلية: نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة أوجه عدم المساواة". وسُلِّط الضوء في موجز السياسات على أهمية تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوجيه الإنفاق العام بحيث تُعطى الأولوية

(27) *The Sustainable Development Goals Report 2022* (United Nations publication, 2022), p. 60.

(28) A/HRC/51/9، الفقرة 3. انظر أيضاً https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/SR/AddisAbaba/SDG_HR_Table.pdf؛ والمعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، "دليل حقوق الإنسان لأهداف التنمية المستدامة".

(29) القرارات 24/37، و19/43، و8/52، و14/52.

(30) متاح في https://uhri.ohchr.org/ar.

لاحتياجات الناس وحقوقهم. وجاء إعداد موجز السياسات متابعةً للتوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة مناهضة التعذيب.

38- كما أن التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان ييسر الوفاء بالالتزام بعدم ترك أحد خلف الركب. ويسمح إدماج نهج إنمائي قائم على حقوق الإنسان بمعالجة أوجه عدم المساواة الكامنة وراء مشاكل التنمية والتماس الانتصاف من الممارسات التمييزية والتهميش التي تقف عائقاً أمام التقدم وتحول دون تحقيق التحولات المنشودة في الأجل الطويل. واستجابة لطلب تقدمت به وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحوار الاجتماعي في صربيا، قاد مستشار شؤون حقوق الإنسان، بدعم من مبادرة تعزيز القدرات، عملية شاملة وتشاركية لوضع أداة توجيهية بشأن عدم ترك أحد خلف الركب. وتقدم هذه الأداة مشورة محددة بشأن سبل ضمان تحديد الفئات الأكثر تهميشاً واستبعاداً، بما في ذلك النساء والفتيات المحرومات، والاعتراف بها وإشراكها بشكل مجدٍ. ويبيّن هذا المثال أن إيلاء الاهتمام اللازم لمن تُركوا خلف الركب يشكل آلية لمنع ارتكاب مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان[31]. وقد أُدرِجت هذه الأداة في خطة العمل لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لمكافحة التمييز.

39- وقدمت المفوضية أيضاً مساعدة تهدف إلى بناء اقتصادات تعزز حقوق الناس ورفاههم، وهو عنصر حاسم لتحقيق تقدم إنمائي طويل الأمد. وفي كينيا، قدمت المفوضية التعاون التقني من خلال تحليل شامل قائم على حقوق الإنسان للميزانية الوطنية لكل من السنة المالية 2022/2021 والسنة المالية 2023/2022، نظر في مخصصات القطاع الاجتماعي واتجاهات الإنفاق في السنوات المالية الأخيرة. وأعقبه حوار بين فريق الأمم المتحدة القطري والتجمع البرلماني المعني بأهداف التنمية المستدامة والأعمال التجارية لتعزيز قدرتهما على اعتماد نُهج قائمة على حقوق الإنسان في الميزنة ومناقشة الاستراتيجيات المتعلقة بحماية مخصصات القطاع الاجتماعي في وقت يتقلص فيه الحيز المالي وتلوح مخاطر اتخاذ تدابير تقشفية، وذلك في ضوء خطط التنمية القطرية المتكاملة على سبيل المثال. وتُبذَل جهود أيضاً لدعم عمليات التنمية والميزنة على مستوى المقاطعات، وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، والدعوة إلى رصد مخصصات لاستيفاء الأولويات الإنمائية الرئيسية.

40- وعلاوة على ذلك، فإن التعاون التقني الذي يتناول جميع حقوق الإنسان يعزز تحليلات الأسباب الجذرية والهيكلية من خلال تحديد أوجه عدم المساواة الاقتصادية وغيرها من أوجه عدم المساواة والتمييز باعتبارها مسببات محتملة لفشل التنمية، وعدم الاستقرار، والنزاع والعنف. وفي عام 2022، ساعد تحليل قائم على حقوق الإنسان للأسباب الجذرية للنزاعات بين الرعاة والمزارعين في تشاد على فهم النزاعات العنيفة على خلفية الحصول على الموارد الغذائية (لا سيما الأراضي والمياه) والتي تسببت في وقوع أعمال عنف داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها وفي ارتكاب العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وخلص التحليل إلى أن الضغط الديمغرافي والآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وآثار تغير المناخ تؤدي إلى تفاقم المواجهات. وركّز تحليل النزاعات بين هذين المجتمعَين المحليين في البلد على الحق في الغذاء بوصفه السبب الجذري؛ ونُظِر في المسائل الاجتماعية والثقافية والقضائية والمتعلقة بالميزانية وسائر المسائل الهيكلية وقُدِّمت توصيات. وأُدرِجت التوصيات الرئيسية في النتائج النهائية التي اعتُمِدت في الحوار الوطني الشامل والسيادي المعقود في عام 2022.

(31) OHCHR, United Nations country team in Serbia and Ministry for Human and Minority Rights and Social Dialogue of the Republic of Serbia, "The tool for the introduction of the 'leave no one behind principle' into legislative and strategic acts of the Republic of Serbia" (Belgrade, 2022).

41- وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات أمام التعاون التقني لضمان أن تكون التنمية المستدامة متجذرة في حقوق الإنسان. وسيتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة توسيعاً كبيراً لنطاق التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية وسائر الجهات الفاعلة التي أدرجت نهجاً إنمائياً قائماً على حقوق الإنسان. وسيتعين على المفوضية أيضاً توسيع نطاق قدرتها على تقديم المساعدة التقنية لبناء اقتصادات تعزز حقوق الناس ورفاههم.

دال- تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في أعمال الأمم المتحدة وبرامجها

42- من أجل تحقيق استدامة التحولات نحو مجتمعات سلمية ومزدهرة وشاملة وقادرة على الصمود، يجب وضع حقوق الإنسان في صميم أي مبادرة. ويعزز تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة لدعم الدول الأعضاء وسائر أصحاب المصلحة. وتتطلب عملية التعميم تحديد وفهم الروابط العميقة بين انتهاكات حقوق الإنسان والمشاكل التي يعاني منها المجتمع، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وانتشار العنف على نطاق واسع والأزمات مثل أزمة المناخ.

43- وأدرَج إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[32] الجيل الجديد من التحليلات القطرية المشتركة باعتبارها أساساً لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وقد يسّر ذلك إدماج حقوق الإنسان في المشاريع والبرامج الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عدم ترك أحد خلف الركب، وعزز أيضاً إقامة شراكات أفضل بين المفوضية ومكتب التنسيق الإنمائي وسائر الشركاء في التنمية. وبحلول عام 2022، أُدمِجت حقوق الإنسان في 20 في المائة من البرامج المشتركة على المستوى القطري وأُدمِج مبدأ عدم ترك أحد خلف الركب في 40 في المائة من هذه البرامج[33].

44- وفي أذربيجان، استند إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2021-2025 إلى التحليل القطري المشترك بشأن عدم ترك أحد خلف الركب لتحديد الفئات المتروكة خلف الركب في البلد (الأطفال والنساء وسائر الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً الذين يقيمون في المناطق الريفية)، فضلاً عن الأسباب الجذرية للتمييز ضد هذه الفئات، من أجل معالجة هذه المسائل بصورة أفضل. وسيدعم فريق عامل مشترك أُنشئ في عام 2022 ويتألف من أمين المظالم والمنسق المقيم إدماج حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، ومنع التمييز، والحوكمة الرشيدة في إطار التعاون. وقد تضمن إطار التعاون في تونس للفترة 2021-2025 تدابير محددة لتعزيز قدرة المجتمع المدني والناس، ولا سيما الفئات الأكثر تهميشاً، على المشاركة في اتخاذ القرارات. والهدف من ذلك هو إشراك المجتمع المدني في تحديد الإصلاحات وتنفيذها وتزويد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالأدوات والقدرات اللازمة لكفالة الإدارة المنصفة والتشاركية للموارد الطبيعية والقضايا البيئية.

45- كما تؤخذ التوصيات والنتائج والتوجيهات المتعلقة بآليات حقوق الإنسان في الاعتبار بشكل متزايد في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وبحلول عام 2022، تضمنت 92 في المائة من التحليلات القطرية المشتركة توصيات من الاستعراض الدوري الشامل، و83 في المائة توصيات من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، و69 في المائة توصيات من الإجراءات الخاصة. وفي العام نفسه، تضمن 71 في المائة من أطر التعاون توصيات من الاستعراض الدوري الشامل، و66 في المائة توصيات من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، و50 في المائة توصيات

(32) انظر قرار الجمعية العامة 279/72.

(33) E/2023/62، المرفق الثاني.

من الإجراءات الخاصة. وهذا يعزز الاتساق والكفاءة، مع الاعتراف في الوقت نفسه باحتياجات الدول الأعضاء من المساعدة على النحو المبيّن في التوصيات. وتظهر أمثلة عديدة الفائدة من هذا النهج.

46- وفي إطار الاستعدادات للتحليل القطري المشترك لعام 2021 في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أجرى فريق الأمم المتحدة القطري تقييماً للمخاطر المحدقة بحقوق الإنسان، بالاستناد في المقام الأول إلى توصيات آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق بحقوق الأقليات الإثنية، وحرية التعبير والتجمع، وحرية الدين. وأُدرِجت التوصيات المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها الحكومة في التحليل القطري المشترك وأُدمِجت في التعاون التقني بموجب إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وتضمن إطار التعاون في غواتيمالا للفترة 2020-2025 التوصيات الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري في عام 2019. وأدى ذلك إلى إنشاء فرق عمل وآليات أخرى لإشراك ممثلي المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في تصميم ورصد برامج الأمم المتحدة وفي اللجان التوجيهية للمشاريع، فأُنشئ بذلك محفل دائم للحوار بشأن القضاء على التمييز العنصري.

47- بيد أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لضمان أن حقوق الإنسان التي أُدرِجت في التحليلات القطرية المشتركة ستُدرَج بعد ذلك في الأولويات الاستراتيجية لأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة[34]، وضمان مراعاة هاتين الأداتين لتوصيات آليات حقوق الإنسان. ويُعَدّ الحصول على البيانات المصنفة عن السياق المحلي وتوافر سائر الخبرات المتعلقة بمؤشرات حقوق الإنسان وتحليل البيانات أمراً بالغ الأهمية لتنفيذ نهج ميداني قائم على حقوق الإنسان. وقد بدأت شبكة جهات التنسيق المعنية بحقوق الإنسان التابعة لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باستخدام أداة عبر الإنترنت مع قائمتين مرجعيتين في عام 2022. والهدف من الأداة هو مساعدة مكاتب المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على إدماج حقوق الإنسان، ومبدأ عدم ترك أحد خلف الركب، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون. وتنطوي هذه الأدوات على إمكانيات كبيرة لزيادة إدماج حقوق الإنسان في البرمجة الإنمائية وزيادة التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان.

48- وينبغي أيضاً إدراج تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على مستوى البرامج المشتركة. وخلال اجتماع مجلس حقوق الإنسان لما بين الدورات المعقود في 20 نيسان/أبريل 2023، أوضح المنسق المقيم للفلبين كيف قام بتيسير بناء توافق الآراء وإقامة الشراكات للتمكين من تنفيذ قرار المجلس 33/45. وقام المنسق المقيم، من خلال دوره في الدعوة إلى اجتماعات، بالجمع بين قدرات الفريق القطري للتعاون التقني وإنشاء برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بحقوق الإنسان من أجل توفير التعاون التقني من منظور حل المشاكل بما يعزز الشراكات، والشمول والمشاركة، والمساءلة.

49- وينبغي أيضاً النظر في تعميم التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان في المبادرات الوقائية ومبادرات التعافي لأنه يتيح إدراك دوافع النزاعات وعوامل الخطر. وقد ثبت أن حقوق الإنسان تمثّل أدوات فعالة لحل النزاعات، والمساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود، ومنع نشوء المظالم. بيد أن ذلك يتوقف على إرساء ثقافة تقوم على احترام حقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وعلى وجود حيز مدني نابض وصحافة حرة[35]. ومن الأمثلة على ذلك سري لانكا، حيث ساعد مستشار شؤون حقوق الإنسان فريق الأمم المتحدة القطري في تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة في جميع الأنشطة التي تشارك فيها

(34) في حين أن 66 في المائة من التحليلات القطرية المشتركة تتضمن تقييمات متعلقة بحقوق الإنسان، فإن الأولويات الاستراتيجية لـ 40 في المائة فقط من أطر التعاون تتناول أكثر القضايا إلحاحا التي جرى تحديدها في مجال حقوق الإنسان.

(35) A/HRC/30/20، الفقرة 9.

قوات الأمن أو الكيانات ذات العناصر الأمنية، وقدَّم الدعم إلى لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا في فرز المرشحين لعمليات حفظ السلام.

50- كما عززت المفوضية، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات حفظ السلام وسائر الجهات الفاعلة، إدماج حقوق الإنسان في القرارات المتعلقة بتجديد ولايات 12 بعثة سلام والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية. وتُواصل المفوضية، في سياق مشروع إطار الامتثال الخاص بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عقد دورات لبناء قدرات أفراد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[36]. وقد أظهر العمل قيمة حقوق الإنسان في تقديم المشورة العملية والفعالة لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها قوات الأمن والتصدي لها. وبالإضافة إلى ذلك، عمل مكتب حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مع الحكومة والمجتمع المدني لزيادة الوعي بحقوق الإنسان وحمايتها.

51- وفي السياقات الإنسانية، أظهر إدراج حقوق الإنسان في التقييمات الإنسانية فعالية حقوق الإنسان في منع وحماية المتضررين من النزاعات العنيفة، وآثار أزمة المناخ، والفقر والإقصاء[37]. ففي هايتي، على سبيل المثال، تقود المفوضية قطاع الحماية، جنباً إلى جنب مع مكتب حماية المواطنين، وهو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، منذ عام 2018. وتمكنت المفوضية من تعميم النهج القائم على حقوق الإنسان بصورة فعالة في الحماية والتدخل الإنساني، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالعنف المسلح. وفي عام 2021، قادت المفوضية تقييماً للحماية في المناطق التي تسيطر عليها العصابات سلّط الضوء، في جملة أمور، على لجوء أفراد العصابات المسلحة إلى العنف الجنسي لترويع السكان المحليين، الذي فاقمه الفراغ السياسي وزيادة انتشار الأسلحة. وأصدرت المجموعة العالمية للحماية هذا التقييم في شكل إحاطة بالمستجدات المتعلقة بالحماية.

هاء- إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين في التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان

52- يمكن أيضاً أن تُفهم المساعدة المقدمة لتنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان والإجراءات الرامية إلى الامتثال للصكوك الدولية لحقوق الإنسان المصدق عليها بأنها تدل على قبول الدولة واعترافها بالمجالات التي تحتاج إلى تحسين. وعلاوة على ذلك، عندما تطلب كيانات حكومية مختلفة، بما في ذلك السلطات التشريعية والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تعاوناً تقنياً لتلبية احتياجاتها، يمكن اعتبار ذلك وسيلة لتولي زمام المبادرة في الاستجابة اللازمة على مستوى المجتمع بأسره من أجل التصدي للتحديات المعقدة في مجال حقوق الإنسان.

53- وفي كوستاريكا، قدّم مستشار شؤون حقوق الإنسان الدعم إلى السلطة القضائية في عقد اجتماعات لإجراء تقييم تشاركي لإمكانية وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة في 11 إقليماً من أقاليم الشعوب الأصلية (أبروخو مونتيزوما، وألتوس دي سان أنطونيو، وبوروكا، وكاباغرا، وشاينا كيشا، ولا كاسونا – كوتو بروس، وماليكو، وري كوري، وساليتر، وتيرابا وأوخاراس). وحضر الاجتماعات أكثر من 300 من زعماء وسلطات الشعوب الأصلية؛ وسيشكل التقييم أساس السياسة المؤسسية للسلطة

(36) انظر https://www.ohchr.org/en/countries/africa-region/project-supporting-g5-sahel-joint-force-implementation-human-rights-and-international-humanitarian.

(37) Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), "Human rights engagement strategy: The case for inclusion" (Geneva, 2019)؛ و UNHCR, "Compilation of good practices on engaging with human rights systems" (2022).

القضائية بشأن وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة[38]. وفي ليسوتو، ساعد مستشار شؤون حقوق الإنسان وزارة التعليم في إجراء مشاورتين عامتين مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن سياسة ليسوتو للتعليم الشامل للجميع، التي تعزز توفير التعليم الجيد لجميع المتعلمين، بمن فيهم ذوو الإعاقة، على أساس منصف[39]. وفي الصومال، قام الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بالتعاون مع منظمة غير حكومية، بتدريب أعضاء برلمان ولاية جنوب غرب الصومال والموظفين البرلمانيين على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وساهم التدريب في تعميق التعاون بين البرلمانيين المحليين ووزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان وفي توفير الأدوات للمشاركين لبناء القدرات المحلية في مجال حقوق الإنسان. وأفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأنها عملت مع البرلمانيات في قيرغيزستان على مدى السنوات التسع الماضية للدعوة إلى إقرار التعديلات التشريعية ودعمها. وقد أدى ذلك إلى إصلاح قانون العقوبات لرفع السن القانونية للزواج لتصبح 18 سنة ورفع مستوى العقوبة الجزائية المفروضة على زواج الخطف.

54- وخلال عام 2022، أنشأت عدة بلدان، منها غيانا وماليزيا وموزامبيق، آليات وطنية للإبلاغ والمتابعة. وقدمت المفوضية التعاون التقني لتعزيز قدرة هذا النوع من الآليات على العمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتنسيق الإبلاغ والمتابعة، وإجراء المشاورات وتبادل المعلومات مع الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة والجمهور العام. فعلى سبيل المثال، دعمت المفوضية حكومتَي قيرغيزستان وطاجيكستان في إعداد تقارير وتقديمها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وفي موريشيوس، نظمت المفوضية، بالتعاون مع المنسق المقيم ووزارة الشؤون الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية، برنامجاً تدريبياً عن الحق في المشاركة في الشؤون العامة والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمشاركة، شمل الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة في إنشاء إطار لرصد الملاحظات الختامية في نيبال، مما مكّن اللجنة القومية لشؤون المرأة من جمع البيانات عن تنفيذ الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على نطاق الحكومة ككل.

55- وتضطلع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) بدور حاسم في منع انتهاكات حقوق الإنسان، والوصول إلى مَن هم الأشد تخلفاً عن الركب، ومساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان على نحو أفضل[40]. وفي قطر، دعمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إعداد مشاريع استراتيجيات إنمائية وأدرجت مقترحات لاحترام حقوق الإنسان وتعزيزها ضمن تلك الاستراتيجيات، مثل مراعاة حقوق الفئات الضعيفة من قبيل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، مع التأكيد على إدراج الحماية الاجتماعية.

56- ولدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها جهات فاعلة وطنية تعمل وفقاً للولاية التي أسندتها إليها السلطات الوطنية، القدرة على تقييم الاحتياجات وطلب التعاون التقني لتحسين حالة حقوق الإنسان في بلد ما. ويؤدي التعاون التقني الذي يُقدَّم استجابة لتقييماتها للاحتياجات إلى تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني. وتبعاً لذلك، يشكل إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها مهمة بالغة الأهمية[41]. فعلى سبيل المثال، وتنفيذاً لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل في بليز، قدمت المفوضية المساعدة إلى وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية والهجرة في إجراء حوار تشاركي بشأن

(38) A/HRC/53/57، الفقرة 14.

(39) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(40) انظر A/HRC/18/24، وA/HRC/30/20، وA/HRC/39/24.

(41) الغاية 16-أ من أهداف التنمية المستدامة.

إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس. وأسفرت هذه العملية عن تقديم مقترح إلى الحكومة بشأن تعزيز مكتب أمين المظالم تدريجياً ليصبح هيئة وطنية مكتملة لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية المشورة التقنية بشأن العملية الانتقالية، وتقرَّر تقديم الخطة إلى مجلس الوزراء للنظر فيها خلال عام 2023[42].

57- كما يقوم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية، في إطار الشراكة الثلاثية لدعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، بتقديم التعاون التقني لتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وفي عام 2022، نظمت الشراكة ندوة عالمية تهدف إلى توفير منصة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتبادل الممارسات الجيدة والخبرات بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية[43].

58- وتقوم منظمات المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، برصد وتقييم حالات حقوق الإنسان، ومد الجسور بين مختلف قطاعات المجتمع، والاستفادة من التحولات من خلال دعم الدول للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتمكين أصحاب الحقوق من المطالبة بحقوقهم. وعلى النحو الذي أُشير إليه في اجتماع مجلس حقوق الإنسان لما بين الدورات المعقود في 20 نيسان/أبريل 2023، يُعَدّ تعزيز منظمات المجتمع المدني ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والناشطين عنصراً مهماً في برامج التعاون التقني. وينبغي استشارتهم منذ المراحل الأولى لتصميم برامج التعاون التقني وإشراكهم بالاقتران مع حماية الحيز المدني وتوسيعه[44]. فعلى سبيل المثال، أكدت إيطاليا، من خلال تعاونها مع بلدان أخرى عن طريق أنشطة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي وشبكتها الدبلوماسية، على درجة عالية من التفاعل مع المجتمع المدني.

59- وفي جزر البهاما، يسّرت المفوضية دورات مع منظمات المجتمع المدني لتعزيز قدراتها فيما يتعلق بالإبلاغ عن حقوق الإنسان والعمل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وخلال عام 2019، أجرت المفوضية تشخيصاً لآلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المكسيك. وتعمل المفوضية مع حكومة المكسيك للمضي قدماً في إنجاز التوصيات المتعلقة بتعزيز الآلية[45].

60- وتُعتبر الشراكات مع القطاع الخاص ممارسة جيدة بالنظر إلى الدور البالغ الأهمية الذي يضطلع به في المجتمع. وتعزز هذه الشراكات أيضاً اتساق وتكامل المبادرات الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان والربط بين الممارسات الجيدة المحلية والعالمية. وفي ليبريا، قُدِّم الدعم لوضع خطة العمل الوطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المفوضية جلسة عمل تقنية قادتها اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان واشتركت في رئاستها وزارتا العدل والعمل. وحضر الجلسة ممثلون عن منظمات المجتمع المدني واللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان وأسفرت عن وضع الصيغة النهائية لمشروع خطة عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وفي شيلي، دعمت المفوضية تنفيذ الخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان والأعمال التجارية، وقدمت، بالشراكة مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة وجهات فاعلة في مجال التنمية، المساعدة التقنية للدولة لإجراء مشاورات مع المواطنين من أجل وضع الصيغة الثانية لخطة العمل.

(42) A/HRC/53/57، الفقرة 12.

(43) انظر https://ganhri.org/cop27-symposium-open-letter/.

(44) انظر A/HRC/18/24 وA/HRC/30/20 وA/HRC/39/24.

(45) انظر https://hchr.org.mx/wp/wp-content/themes/hchr/images/doc_pub/190725-Diagnostico-Mecanismo-FINAL.pdf.

ثالثاً- التوصيات

61- يؤدي التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان دوراً حاسماً في تجديد الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ومنع الأزمات، وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود والحفاظ على السلام، فضلاً عن دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعكس هذا الفهم من خلال شراكاتها وبرامجها المشتركة.

62- وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان دعم الجهود التي تبذلها المفوضية لتوسيع وتعزيز قدراتها لتقديم التعاون التقني على أرض الواقع وتلبية جميع طلبات المساعدة.

63- واستناداً إلى النتائج الواردة أعلاه، توصي المفوضية بأن تدعم الدول الأعضاء اتباع نهج شمولي للتعاون التقني يتسم بما يلي:

(أ) أن يأخذ في الاعتبار عالمية جميع حقوق الإنسان - المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وعدم قابليتها للتجزئة، وكذلك الحق في التنمية والحق في بيئة صحية؛

(ب) أن يعالج الأسباب الجذرية لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان؛

(ج) أن يساعد البلدان في إزالة العقبات الهيكلية التي تكمن وراء أوجه عدم المساواة والتمييز والتهميش.

64- وتوصي المفوضية أيضاً بضمان أن يتسم تصميم التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان بما يلي:

(أ) أن يسترشد بتحليلات السياق المرتكزة على الأدلة لتحديد القضايا الرئيسية وأولويات المشاركة والجهات الفاعلة ذات الصلة للعمل معها؛

(ب) أن يتضمن صياغة واضحة للنتائج المنشودة في الأجل القصير والمتوسط والطويل، بما في ذلك على أساس البيانات المصنفة، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات لتحقيق هذه النتائج؛

(ج) أن توجّهه الاستدامة، من خلال توفير حلول مصممة خصيصاً لحالات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية.

65- وتوصي المفوضية كذلك بتعزيز اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتنمية، والسلام والأمن، والبرامج الإنسانية، بسبل منها:

(أ) الربط الصريح بين حصائل ونواتج البرامج والمشاريع وبين التنفيذ الوطني للتوصيات القطرية الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان؛

(ب) تعزيز قدرة الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الوطنية للمتابعة والإبلاغ، ومنظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان، على المشاركة في تصميم برامج التعاون التقني وتنفيذها.

66- وتوصي المفوضية بزيادة تمويلها للتعاون التقني المخصص من الميزانية العادية ومن التبرعات، من خلال تمويل يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات وطويل الأجل، بسبل منها:

(أ) النظر في تناول هذه المسألة في المداولات والقرارات المطروحة في مجلس حقوق الإنسان في إطار البند 10، بما في ذلك من خلال طلبات التمويل الإضافي لبرامج تقنية محددة وتعزيز أنشطة المفوضية في الميدان؛

(ب) توسيع قاعدة الجهات المانحة لصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل.

67- **وتوصي المفوضية أيضاً بتعزيز قدرتها على دعم تبادل أفضل الممارسات لإعمال حقوق الإنسان والتعاون بين الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع. وتحقيقاً لهذه الغاية، قد يرغب مجلس حقوق الإنسان في النظر في تيسير ودعم استحداث أدوات محددة للتمكين من القيام بهذا التبادل (مثل منتديات لتبادل الممارسات الجيدة وقاعدة بيانات جهات التنسيق لوكالات التعاون الدولي بشأن مجالات محددة لحقوق الإنسان).**